مداخلة في فعاليات الملتقى الدولي الرابع حول:

السياسات التنموية العربية وعمليات إنتاج المساواة المجتمعية:

الآليات والتحديات.

المزمع عقده يومي:24-25 افريل 2018

بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة.

اللقب والاسم : مرزوقي عمر .

الرتبة العلمية: أستاذ محاضر قسم – أ –.

التخصص: علوم سياسية.

المؤسسة : جامعة باتنة –1– .

الهاتف: 05.56.85.61.66

البريد الالكتروني: merzougui.omar@gmail.com

المحورالثاني: ما هي بؤر التركيز في الأجندة التنموية

عنوان المداخلة: التنمية العادلة والسلم الاجتماعي في الجزائر: معادلة صعبة في ظل واقع مأزوم.

الملخـــــص

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور التنمية العادلة في تحقيق السلم الاجتماعي، انطلاقا من الجزئية التي طوَّرها عالم الاقتصاد أمارتيا سن في كتابه «التنمية حرية»، بأنه كلما كانت هناك مساواة في تقديم الخدمات الصحية والتعليمية، تتعاظم الحرية عند الأفراد في الاختيار في مراحل مختلفة من حياتهم على عكس من حرموا منها، والتي من المفترض ألا تصبح مدخلاً للجدل في مجتمعات ناشئة ينتشر فيها التطرف وتكون في أمس الحاجة إلى تعليم جيد واقتصاد نام ورعاية صحية للجميع.

غير انه قد يأتي من يقول أن الحافز لدى الأفراد سيُقتل في حالة المساواة بين الفقراء والأغنياء في الحصول على الخدمات التعليمية والصحية، وهذا اعتقاد يشوبه سوء فهم، فليس هناك تدخل في قدرات الأفراد، فقد يحصل على التعليم نفسه عدد معين من السكان، لكن النتيجة لا يمكن أن تكون واحدة، فقد يستفيد منه كل واحد وفق قدراته، فإن تمت المساواة في بداية التنشئة، فالتميز يحدث وفقاً للقدرات والإمكانيات بعد ذلك، كما أن تقديم الخدمة قد يحدث فيه تفاوت بين إقليم وغيره وفق تأهيل من يقدمونه ووفق الظروف.

وهذا ما أدى إلى بروز مفهوم العدالة – كقيمة ومطلب – في الفكر والسياسة والاقتصاد والصراع أيضاً، باعتباره محور الاختلاف والجدل، والمعيار الأساسي في تقييم التنمية والإنفاق والسياسات والميزانيات، وبالطبع ليست العدالة اكتشافاً متأخراً في التنمية، لكن ثمة اتجاه عالمي مؤثر يعلي من شأنها، ويعتبرها أولوية قصوى، بدأ ذلك منذ تسعينات القرن العشرين، إدراكاً بعالم جديد ونظام عالمي بدأ يتشكل حينها، ثم كان الربيع العربي حدثاً مؤثراً في العالم، ولازال يؤثر ويفعل.

لقد جعل الربيع العربي موضوع العدالة شأناً عالمياً وفردياً واجتماعياً، كيف يمكن إنزال الظلم، وإعلاء العدالة التنموية؟ وهو سؤال يطرح على حالة على الجزائر في ظل فشل محاولات تطبيق العدالة في التنمية نتيجة ضعف دور الدولة بحكم ارتهانها لعائدات النفط كمصدر وحيد للدخل القومي.

مقدمة:

تعد معضلة التنمية العادلة من بين أهم مواضيع الساعة باعتبار هذه الأخيرة إحدى أهم الاستراتيجيات المساعدة على تحقيق التنمية المستدامة والشاملة ، وبالتالي فالتنمية المتوازنة المتكاملة تهدف إلى خلق نوع من الانسجام والتكامل بين إفراد المجتمع الواحد باستغلالها الأمثل والتوزيع العادل للموارد الاقتصادية والبشرية بغية دفع عجلة التنمية في أي إقليم وبالتالي ضمان تحقيق المطالب الاجتماعية للمواطنين ، وعليه فالجزائر قامت بعدة اصلاحات منذ الاستقلال إلى غاية يومنا حيث أصبحت التنمية الاجتماعية من بين اهتمامات الدولة الجزائرية وذلك من خلال العمل على العدالة الاجتماعية لتحقيق السلم الاجتماعي والمحافظة على استقراره ، لكن هذه السياسات وخاصة في الفترة الاخيرة نتيجة سياسات التقشف المتبعة كانت نتائج التنمية الاجتماعية أقل استجابة للتطلعات المشروعة للجزائريين و المتمثلة في رفع مستوى المعيشة و التشغيل والأمن الاقتصادي ،

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن وبإلحاح: ما حقيقة التنمية العادلة في الجزائر وما هي انعكاسات غيابها على مآلات السلم الاجتماعي ؟

ولمناقشة الإشكالية المطروحة تم بناء المحاور التالية:

المحور الأول: التأصيل المفاهيمي للدراسة.

المحور الثاني: البعد الاجتماعي للتنمية في الجزائر.

المحور الثالث: غياب التنمية العادلة ومعضلة تحقيق السلم الاجتماعي في الجزائر.

المحور الرابع: متطلبات تحقيق التنمية العادلة في الجزائر: البحث في المأمول.

المحور الأول: التأصيل المفاهيمي للدراسة.

يتعين علينا بداية الاحاطة بمتغيرات هذه الورقة البحثية و المتمثلة في التنمية العادلة ، السلم الإجتماعي .

أولا: مفهوم التنمية العادلة.

قبل الاشارة لمختلف التعاريف المقدمة لمصطلح التنمية الاقتصادية نشير إلى المقصود بلفظة التنمية:

1- بداية الإهتمام مفهوم التنمية :

يعد مفهوم التنمية من المفاهيم العالمية في القرن العشرين باعتباره يهدف إلى إحداث تغيير جذري في مجتمع معين ، لكي يكسب القدرة على التطور الذاتي المستمر ، بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده وكان أول من استعمل هذا المصطلح هو بوجين ستيلي boujine stelli عندما اقترح خطة تنمية العالم عام 1889 ، وقد كان من أبرز دعاته الاقتصادي البريطاني آدم سميث adam smith ويعد كتابه ثروة الأمم سنة 1776 م أول كتاب في مجال التنمية ، حيث أطلق هذا المفهوم على عملية تأسيس نظم اقتصادية وسياسية متمتسكة تسمى في مجملها عملية التنمية [1].

وقد برز مفهوم التنمية development بداية في علم الاقتصاد حيث استخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين بهدف اكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده ، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية و الحاجات المتزايدة لأعضائه بالصور التي تكفل زيادة درجات اشباع تلك الحاجات عن طريق الترشيد المستمر لإستغلال الموارد الإقتصادية المتاحة وحسن توزيع عائد ذلك الإستغلال ثم انتقل مفهوم التنمية إلى حقل السياسة منذ ستينيات القرن العشرين حيث ظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان غير الأوروبية تجاه الديمقراطية .[2]

2 – مفهوم التنمية:

أ – لغة : التنمية لغة مشتقة من النمو أي ارتفاع الشئ من موضعه إلى آخر مثلا نقول نما المال أي ازداد وكثر .[3]

ب – اصطلاحا:

تعد عملية وضع تعريف معين لعلم من العلوم الاجتماعية مسألة صعبة بما تمتاز به طبيعة تلك العلوم من تطور دائم وتغير مستمر بالإضافة إلى إختلاف وجهات النظر و المعايير التي يتبناها كل

---

[1]– سوسن مريبعي ، التنمية البشرية في الجزائر – الواقع و الأفاق – ، (رسالة ماجستير غير منشورة) ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة منتوري 2 ، 2012–2013 ، ص 7 .

[2]– نصر عارف ، في مفاهيم التنمية و مصطلحاتها ،http :// www.Wasatia .org ، (20 مارس 2018).

[3] – أبجد، القاموس العربي الصغير، ط 1، بيروت، دار الراتب الجامعية، 1997.

باحث أثناء تقديمه تعريف لظاهرة ما ، لهذا فقد تم تقديم عدة تعاريف لمصطلح التنمية ومن بين التعاريف المقدمة نذكر مايلي:

– التنمية هي : " التخطيط الاجتماعي المقصود والذي يراد إدخال أفكار جديدة على النسق الاجتماعي القائم لإحداث تغييرات أساسية في تركيبه بهدف تحسين الحياة وتطويرها في المجتمع للوصول به إلى خيره ورفاهيته" .[1]

– تعرف التنمية أيضا بأنها : " عملية الانتقال بالمجتمعات من حالة ومستوى أدنى إلى حالة ومستوى أفضل ومن نمط تقليدي إلى نمط آخر متقدم كما ونوعا وتعد حلا لابد منه في مواجهة المتطلبات الوطنية في ميدان الخدمات و الانتاج" وعليه فالتنمية يقصد بها إحداث تطور في مجال ما بواسطة تدخل أطراف واستعمال أدوات من أجل الوصول إلى التطور والرقي إذن التنمية هي عبارة عن عملية تدخلية أو هي تدخل إرادي من قبل الدولة وهي تحقيق زيادة تراكمية سريعة في الخدمات وهي تغير ايجابي يهدف به إلى نقل المجتمع من حالة إلى حالة أفضل .

– كما تعرف أيضا بأنها عملية ديناميكية تتكون من سلسلة من التغيرات الهيكلية والوظيفية و الوظيفية في المجتمع وتحدث نتيجة للتدخل في توجيه حجم ونوعية الموارد المتاحة للمجتمع وذلك لرفع مستوى رفاهية الغالبية من أفراد المجتمع عن طريق زيادة فاعلية أفراده في استثمار طاقات المجتمع إلى الحد الأقصى .[2]

– تعرف أيضا بأنها : " ارتقاء المجتمع و الانتقال به من الوضع الثابت إلى وضع أعلى و أفضل وما تصل إليه من حسن لاستغلال الطاقات التي تتوفر لديها والموجودة والكامنة وتوظيفها لأفضل أي أن التنمية هي عبارة عن تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة عبر فترة من الزمن في الانتاج و الخدمات نتيجة استخدام الجهود العلمية لتنظيم الأنشطة المشتركة الحكومية و الشعبية ."[3]

وعليه فإن المقصود بالتنمية هو النهوض بأوضاع بلد ما في جميع المجالات من الحالة السلبية إلى الحالة الايجابية بغية تحقيق النمو والرفاه لافراد المجتمع والحفاظ على مكاسبه وموارده ، وعليه فإن هناك نظريتين لمفهوم التنمية :

النظرة الأولى تعتمد على التنمية هي عملية على اعتبارات أن التغيرات البنائية الناجمة عنها تؤدي إلى ردود أفعال في كافة الأنساق وبالتالي في الوظائف المرتبطة بها وكذلك لأنها مجموعة من الخطوات المتتالية و المتداخلة التي تؤدي إلى تحقيق غايات محددة ، وهي تسير في اتجاه واحد .

---

[1] – سوسن مربيعي ، مرجع سبق ذكره ، ص 8 .

[2] – رحالي حجيلة ،بوخالفة رفيقة ، التنمية من مفهوم تنمية الاقتصاد إلى مفهوم تنمية البشر ، ص 3 .

[3]–بانا ضمراوي ، تعريف التنمية ، ديسمبر 2015 ،www.mawdoo3.com :// http ،(20 مارس 2018).

أما النظرة الثانية فتنظر إلى التنمية بوصفها أداة وهذا يرجع إلى اعتبار أن التنمية أو بالأحرى خطة التنمية ليست هدفا في حد ذاتها ولكنها وسيلة لتحقيق الأهداف التي تحقق طموحات المجتمع وربما يعكس هذا مفهوم تإرادة بالنسبة للمجتمع .

وعليه فلتنمية جملة من الخصائص تمتاز بها نذكر منها:

– التنمية هي عملية وليست حالة وبالتالي فإنها مستمرة ومتصاعدة تعبيرا عن احتياجات المجتمع وتزايدها.

– التنمية عملية مجتمعية يجب أن تساهم فيها كل الفئات و القطاعات والجماعات في المجتمع.

– التنمية عملية واعية إذن هي ليست عملية عشوائية بل محددة الغايات و الأهداف.

– التنمية عملية موجهة بموجب إدارة للتنمية .

– تحقيق تزايد منتظم أي عبر فترات زمنية طويلة .

– زيادة في متوسط إنتاجية الفرد أي بتعبير اقتصادي آخر هو تزايد متوسط الدخل الحقيقي للفرد.

– تزايد قدرات المجتمع السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية ويجب أن يكون التزايد متصاعدا وهو الوسيلة لبلوغ غاياته.

– بناء قاعدة وإيجاد طاقة إنتاجية ذاتية ولاتعتمد عن الخارج أي مرتكزات البناء تكون محلية .

إلا أن مفهوم التنمية أصبح أكثر شمولا من مجرد الزيادة في الدخل والناتج القومي الاجمالي لكون التنمية بذلك المفهوم الضيق لم تعد كافية لحل المشكلات المزمنة التي تعاني منها الدول النامية والمتمثلة في الفقر و البطالة وسوء توزيع الدخل بدأ التحول إلى التنمية الشاملة وتبني سياسات هادفة تتمثل في إزالة الفقروتحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي لتصبح هذه الأهداف هي المعاييرالحقيقية للحكم على مدى نجاح وفشل السياسة الإنمائية لأي بلد وعليه فالتنمية يجب أن تعني توسيع خيارات كافة أفراد المجتمع في جميع الحقول الإقتصادية، السياسية و الثقافية كما أن التنمية بدون عدالة في توفير الفرص للجميع تعني تحديد الخيارات لكثير من الأفراد في المجتمع .[1]

3- أسباب ظهور مصطلح التنمية :

إن ظهور مصطلح التنمية كان نتيجة حتمية لعدة أسباب نوجزها فيمايلي : [2]

– المخلفات السلبية التي خلفها الاستعمار من نهب ودما اقتصادي وبشري ، وللخروج من هذه الزمو أرادت الدول المتخلفة النهوض بذاتها وتنميتها في مختلف المجالات للقضاء على الآثار السلبية ومواكبة أحدث التطورات .

---

[1]– عبلة عبد الحميد بخاري ،التنمية والتخطيط الاقتصادي : مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي ، كلية الاقتصاد والادارة ، جامعة الملك عبد العزيز جدة ، 2017 ، ص4 .

[2]– سوسن مربيعي ، مرجع سبق ذكره ، ص 12 .

– ظهور تطورات عالمية حديثة كالعولمة التي مست كافة الجوانب الاقتصادية والسياسية وكذا الاجتماعية.

– النمو السكاني السريع خاصة بعد الحرب العالمية الثانية فهذه الفترة شهدت أكبر فترة استقلال كما شهدت تطورات كبيرة في مجال الطب وهذا ما أدى إلى خفض نسبة الوفيات وزيادة الولادات .

– انخفاض كبير في معدلات النمو الاقتصادي .

– انتشار الفقر والبطالة وكذا الأمية وسوء مستوى المعيشة.

4- أهداف التنمية:

يتلخص الهدف العام للتنمية في تحقيق الرفاه المتوازن والشامل للأفراد والجماعات في أي مجتمع من خلال الاستخدام الأمثل للمصادر والثروات و الأساليب المتاحة وينبثق من الهدف العام مجموعة من الأهداف الثانوية نذكر منها [1]:

– إشباع الحاجات الأساسية : ويقصد بها توفير الحد الأدنى من الحاجات الأساسية يعني بكل مايلزم الفرد من مأكل ومسكن وعمل يضمن له قةت يومه حتى يتمكن من التأقلم مع كل المتغيرات .

– زيادة الدخل القومي ويعتبر الهدف الأساسي من وراء عملية التنمية ويقصد به زيادة الدخل القومي الحقيقي أي مايقابله من مشتريات من سلع ، خدمات وهذا بهدف القضاء على الفقر وتحسين مستوى المعيشة .

– رفع مستوى المعيشة ويخص هذا الهدف الدول المتخلفة اقتصاديا بالدرجة الأولى فالتنمية ليست مجرد تحقيق زيادة في الدخل القومي دون أن يكون هناك تحسين في مستوى المعيشة وهذا من خلال تقليل الفوارق في توزيع الدخول بمراعاة التوزيع العادل.

– تقليل التفاوت في الدخول والثروات ، يعتبر هذا الهدف اجتماعي أكثر منه اقتصادي والسبب في ذلك وجود طبقتين في المجتمع طبقة غنية وطبقة فقيرة وبالتالي وجود ضعف في الجهاز الانتاجي بعدة معينة وبالتالي تعمل التنمية على تقليل هذا التفاوت .

– تعديل الهيكل الاقتصادي للاقتصاد القومي : وهذا عن طريق احداث عدالة بين كل الفطاعات الاقتصادية حتى تحقق البلاد دوما انتعاشاقتصادي وتنمية دائمة .

– تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان : من خلال التركيز على العلاقات بين نشاطات السكان والبيئة تتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أساس حياة الانسان وذلك عن طريق مقاييس الحفاظ على نوعية البيئة و الاصلاح والتهيئة وتعمل على أن تكون العلاقة في الأخير علاقة تكامل وانسجام .

---

[1]– المرجع نفسه ، ص 9 .

– تحقيق نمو اقتصادي تقني : بحيث يحافظ على الرأسمال الطبيعي الذي يشمل الموارد الطبيعية و البيئية وهذا بدوره يتطلب تطوير مؤسسات وبنى تحتية وإدارة ملائمة للمخاطر والتقلبات لتؤكد المساواة في تقاسم الثروات بين الأجيال المتعاقبة و في الجيل نفسه[1] .

– تغيير نوعية النمو حيث تنطوي التنمية المستدامة على ماهو أكثر من النمو حيث أنها تتطلب تغييرا في مضمون النمو يجعله أقل كثافة في استخدام الطاقة ويجعل توزيع عوائدها أكثر إنصافا .

– تحسين مستويات التعليم والصحة و الرفاهية للمواطنين .

– زيادة الاهتمام بالطبقة المتوسطة و الطبقة العاملة .

– تزايد مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي وفي مجالات الحياة العامة.

5- أنواع التنمية:

إن التنمية كظاهرة هي قديمة لكن كمفهوم هي حديثة النشأة حيث بدأ الاهتمام بها من قبل الباحثين وصناع القرار بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ومنه يمكن تقسيم مفهوم التنمية إلى مفهوم حديث وأخر تقليدي المفهوم التقليدي ، ظهر مع ظهور مفهوك آخر وهو مصطلح العالم الثالث وهي الدول المتخلفة من افريقيا وآسيا حيث ظهرت مشكلة التخلف وتدني مستويات المعيشة بينما الدول الأروبية الصناعية كانت تعيش الرخاء والتقدم حيث قفزت إلى مستويات هائلة من التطور ومنه أصبح مستوى الدخل الفردي يؤثر على مستوى التنمية ومدلول نمو دخل الفرد مؤشرا لمدى التطور في طريق التنمية وبالتالي أصبح الاعتقاد أنة الاقتصادي يساوي التنمية وأنه يزيل تلقائيا الفقر والفروقات بين الأفراد والجماعات وعليه واجه المفهوم التقليدي للتنمية انتقادات مما أدى إلى ظهور مفهوم حديث ،أما الففهوم الحديث فقد اتسع مفهوم التنمية نتيجة العديد من الأسئلة التي أثيرت حول التنمية كـ : تنمية ماذا ؟ ولمن ؟ ليتم توسيع مفهوم التنمية ليشمل أهداف أخرى بالاضافة ؟إلى ا؟لأهداف الاقتصادية وحظي الجانب الاجتماعي و السياسي و الثقافي بقدر كبير من الاهتمام[2] ، ولهذا نجد للتنمية أوجه متعددة ويمكن تقسيمها إلى [3]:

– التنمية الاجتماعية : ظهرت لأول مرة وبطريقة علمية في هيئة الأمم المتحدة سنة 1950 ،وكانت الخطة الخماسية للحكومة الهندية قد لفتت إليها الأنظار بأساليبها وأهدافه سنة 1951 ومنذ سنة 1955 بدأ الاهتمام الأممي بالتنمية الاجتماعية عن طريق أحد مجالسها الدائمة وهو المجلس الاقتصادي والاجتماعي فالتنمية الاجتماعية تعبر عن عملية تغيير اجتماعي تلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه بهدف إشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد وتنظيم سلوكهموتصرفاتهم ، فالتنمي الاجتماعية هي الجهود التي تبذل

---

[1] – لامية عبيد الله ،–خدمة النقل الحضري الجماعي وعلاقتها بالبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة النقل الحضري الجماعي في مدينة باتنة – نموذجا – ، (مذكرة غير منشورة) ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الحاج لخضر باتنة ،2010–2011 ، ص 34.

[2]– المعهد العربي للتخطيط ، قياس التنمية ومؤشراتها ، http//www.arab-api.org ، (13–03–2018).

[3]– سوسن مربيعي ، مرجع سبق ذكره ،ص16 .

لإحداث سلسلة من المتغيرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع في الجوانب الزراعية ، الاقتصادية والصناعية و التجارية وهي عملية تنظيمية بين أفراد المجتمع من جهة والهيئات الرسمية من جهة أخرى .

– التنمية الإدارية : تعبر هذه الأخيرة عن الأساليب الملائمة لتشغيل الجهازي الإداري وما يحقق الإنماء الفعال فهي تعني بتطوير الجانب الإداري والتي تهدف بدورها إلى تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي من أجل تحقيق تنمية شاملة كما تعبر التنمية الادارية عن عملية تغيير إيجابي أو إحداث نقلة كمية ونوعية في مختلف الجوانب الإدارية (الجوانب الهيكلية أو التنظيمية ، الجوانب الانسانية من تدريب واختيار وحوافز وغيرها ، والجوانب التشريعية والقانونية بما فيها من نظم وتعليمات وغيرها).

– التنمية السياسية : وهي من المفاهيم الحديثة التي بدأ الاهتمام بها حديثا وتتناول موضوع التنشئة السياسية وغيرها ، فقد تداخل مفهوم التنمية السياسية مع مفاهيم أخرى كالتحديث السياسي والتغيير السياسي فالأول يعني عملية تجديد تمكن النظم السياسية من مسايرة التغير الإجتماعي و الاقتصادي السريع من خلال تبنيها لثقافة سياسية ذات طابع عقلاني ونابعة من بيئة غير محلية أي خارجية كالدول الغربية ، أما الثاني وهو التغير السياسي يعني الإنتقال البطيئ من التوازن الموجود وهذا التحول يحدث في كل أجهزة الدولة السياسية والذي يصاحبه تغيرات اجتماعية مماثلة في مؤسسات المجتمع والثقافة السائدة ، أما التنمية السياسية فهي عملية مقصودة وتعد خروج عن التوازن الموجود في كل المجالات وتنطلق من فكر جديد تتميز بالرشادة في التخطيط وهدفها الوصول إلى أفضل مستوى على المدى البعيد فهي تحمل مدلول قانوني (يهتم بالبناء لدستوري للدولة أي بعد ديمقراطي) ، ومدلول اقتصادي (تحقيق نمو اقتصادي وتوزيع عادل للثروة) ، وكذا مدلول إداري (ضرورة وجود إدارة عقلانية ذات فعالية وكفاءة) ، وكذ مدلول سياسي (المشاركة في الحياة السياسية) وأخيرا مدلول ثقافي (يتعلق بالتحديث وذلك نتيجة لثقافة سياسية معينة) .

– التنمية المستدامة وهي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة .[1]

من خلال مداخلتنا هذه سنركز على نوع محدد من التنمية ألا وهو التنمية العادلة أو مايعرف أيضا بالتنمية المتوازنة وهي التنمية التي تسعى إلى إقامة هياكل إنتاج قادرة على الزيادة من مرد وديتها إنتاجيتها بصفة متواصلة ولايكون إلا بعصرنة تلم الهياكل ومواكبة التطورات التكنولوجية والتنظيمية في البلدان أي هي التنمية التي تمس جميع القطاعات الاقتصادية الثلاثة الصناعة و الزراعة و الخدمات تنمية تمس كل البلاد ومختلف الجهات وتستفيد منها كل الفئات الاجتماعية.

---

[1]- هيئة الأمم المتحدة ، أهداف التنمية المستدامة ، (د،س،ن) ، ص1 .

ثانيا : ضبط مفهوم السلم الإجتماعي

1- تعريف السلم الإجتماعي : قبل الاشارة لمختلف التعاريف المقدمة لمصطلح السلم الاجتماعي نشير إلى المقصود بلفظة السلم :

أ – مفهوم السلم :

السلم لغة :

السلم: أن يسلم الإنسان من العاهة والاذى فالله جل ثناؤه هو السلام، لسلامته مما يخلق المخلوقين من العيب والنقص والفناء: قال تعالى " والله يدعو الى دار السلام "، ومن معناه (المسالمة) وهو المصلحة وتجنب الحرب، وقيل: السلام والسلامة البراءة وتسلم منه: تبرء، ومنه قوله تعالى: (واذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاما)، أي سلما وبراءة لا خير بيننا وبينكم ولا شر ويقولون:- سلام عليكم، فكأنه علامة المسالمة وانه لا حرب هناك، وقيل: قالوا سلاما، أي سداد من القول وقصدا لا لغو فيه، ومنه قوله عز وجل: (سلام هي حتى مطلع الفجر)، أي: لا داء فيها ولا يستطيع الشيطان أن يصنع فيها شيئا، وقد يجوز أن يكون السلم: التحية ومنه قوله تعالى: (دعواهم فيها سبحانك اللهم وتحيتهم فيها سلام)،وقول سلم وسلم : مسالمون..والخيل تسالمت لايهيج بعضها بعضا ، إذا السلم يدل على السلام عموما مما يقتضي توافر المظاهر الإيجابية مثل الهدوء و الاستقرار والأمن ، ومن ثم غياب المظاهر السلبية مثل العنف .[1]

أي أن السلم لغة يقصد به الطمأنينة ، الإستقرار والأمن والبعد التام عن حالة الفوضى واللااستقرار والحرب.

السلم اصطلاحا : هي تعبر عن ميل فطري في اعماق كل انسان، وتحكي رغبة جامحة في أوساط كل مجتمع سوي، وتشكل غاية وهدفا نبيلا لجميع الامم والشعوب .[2]

ب – مفهوم السلم الإجتماعي :

كغيره من الظواهر الإجتماعية فقد تم تقديم العديد من التعاريف لمفهوم السلم الإجتماعي وذلك راجع لتعدد وجهات النظر من بين ماقدم نذكر مايلي :

– يعرف السلم الإجتماعي بأنه : توافر الإستقرار والأمن والعدل ، الكافل لحقوق الأفراد في مجتمع ما،أو بين مجتمعات أو دول ولعل أهم مقومات السلم الإجتماعي التي لايتحقق هذا الأخير إلا بها هو وجود السلطة والنظام ثم تحقيق العدل والمساواة ،وضمان الحقوق والمصالح المشروعة لفئات المجتمع وكل المجتمعات البشرية لا تستغني عن وجود سلطة حاكمة ونظام سائد يتحمل إدارة شؤون المجتمع لتعيش

---

[1] –الفريد فائق صموئيل ،السلام الاجتماعي ، http://www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/ad_downloads/6_24326_446.pdf ، (19-03-018).

[2] – المرجع نفسه .

القوى المختلفة تحت سقف هيبته وإلا سيكون البديل هو الصراعات والفوضى بين فئات المجتمع المختلفة ً .[1]

أي أن السلم الإجتماعي يجسد مرحلة الإستقرار ،المساواة والأمن بين أفراد المجتمع الواحد .

– كما يعرف السلم الإجتماعي :ًبأنه نشر المبادئ السامية والمثل العليا بين الناس بالدعوة الى الاخاء الانساني العام، ومحاربة النظم التي تباعد بين الانسان وأخيه الانسان والعمل على خلق مجتمع إنساني أمثل، يسوده العدل والرحمة والمحبة والاخوة الصادقة ً .[2]

– يعرف أيضا السلم الإجتماعي بكونه : ًحالة السلم والوئام داخل المجتمع نفسه، وفي العلاقة بين شرائحه وقواه إن من أهم المقاييس الأساسية لتقويم أي مجتمع، تشخيص حالة العلاقات الداخلية فيه، فسلامتها علامة على صحة المجتمع وإمكانية نهوضه، بينما اهتراؤها دلالة سوء وتخلف ، إن تحقق السلم الاجتماعي عامل أساسي لتوفير الأمن والاستقرار في المجتمع. وإذا ما فقدت حالة السلم الاجتماعي أو ضعفت، فإن النتيجة الطبيعية لذلك هي تدهور الأمن وزعزعة الاستقرار، ففي رحاب السلم الاجتماعي يمكن تحقيق التنمية والتقدم نحو المصالح المشتركة، وتتعاضد الجهود والقدرات في خدمة المجتمع والوطنً . [3]

وعليه يمكن تعريف السلم الإجتماعي بأنه حالة التوافق والأمن والعيش السلس بين أفراد المجتمع الواحد ضمن نطاق جغرافي تسود فيه مبادئ وقوانين تكفل تحقيق أسس السلم الإجتماعي .

2– أهمية السلم الاجتماعي:

إن تحقيق السلم الإجتماعي عامل أساسي لتوفير الأمن و الإستقرار في المجتمع وإذا ما فقدت حالة السلم والوئام الداخلي أو ضعفت فإن النتيجة الطبيعية لذلك هو تدهور الأمن وزعزعة الإستقرار حيث تسود حالة الخصام والإحتراب فيسعى كل طرف لايقاع أكبر قدر من الأذى والضرر بالطرف الأخر وتضيع الحدود وتنتهك الحرمات وتدمر المصالح العامة حين تشعر كل جهة أنها مهددة في وجودها ومصالحها، فتندفع باتجاه البطش والإنتقام واحراز أكبر مساحة من السيطرة والغلبة، فأهمية السلم الإجتماعي تكمن في تحقيق التنمية والتقدم حيث يتجه الناس صوب البناء والإنتاج وتتركز الإهتمامات نحو المصالح المشتركة وتتعاضد الجهود والقدرات في خدمة المجتمع والوطن على عكس ما يحصل في حالة الخصام والإحتراب ومن انشغال كل طرف بالأخر، ومن تغليب المصالح الخاصة والفئوية على المصالح العامة والمشتركة وفي مثل هذا الوضع ليس فقط تسجيل التنمية والتقدم بل يصعب الحفاظ على

---

[1] – خالد بن محمد البديوي ، الحوار وبناء السلم الإجتماعي ، ط 1 ، الرياض ، مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني ، السعودية ، (د،س،ن) ، ص 10.

[2] – ألفريد فائق صمويل ، مرجع سبق ذكره .

[3] – حسن الصفار ، السلم الإجتماعي : مقوماته وحمايته ، (د،س، ن) ، 2002 ، ص 12.

القدر الموجود والقائم فيتداعى بناء المجتمع، وينهار كيان الوطن وتضيع مصالح ، وندرج أهمية للسلم الإجتماعي في النقاط التالية : [1]

فرض النظام والأمن والإستقرار في المجتمع .

.ضمان الحقوق المدنية والسياسية للمواطنين .

– التمتع بممارسة الديمقراطية وحرية التعبير .

– تحقيق المساواة أمام القانون بين الجميع على اختالف الألوان والأجناس .

ثالثا : مفهوم العدالة الاجتماعية .

1– تعريف العدالة الاجتماعية:

على الرغم من وفرة الدراسات عن العدالة الاجتماعية ، إلا أنه يصعب الحصول على تعريف دقيق للمفهوم ، ويظهر ذلك جليا عند الاطلاع على مايتوفر من مجلدات تناقش قضايا العدالة الاجتماعية من دون الاهتمام بتقديم تعريف محدد لما يقصدون به حين يستخدمون مصطلحً العدالة الاجتماعيةً حيث يبدوا وكأن هذه الكتابات تفترض لسبب ما أن هذا المصطلح مفهوم ضمنا ، وبنفس الوقت أدت مناقشة المؤلفين لجوانب وتفاصيل العدالة الاجتماعية إلى الزج بالمفهوم إلى درجات معقدة من التجريد مما أدى بالقارئ العادي بأن يتسائل إن كان وجود هذا المفهوم مفيدا بوجوده بين هذه الكتابات ، ويبدوا أيضا ولكثرة الكتابات عن المفهوم ولتعدد استخدماته بشتى السياقات ، يبدوا أنً العدالة الاجتماعيةً قد غدت لمعظم الباحثين إختصارا ومرادفا للمفهوم الأعمً للعدالةً وً المساواةً . [2]

وعليه فقد تم تقديم العدالة الاجتماعية وفق ثلاث تصورات وكل تصور من هذه التصورات هو بالأساس مبني على واحد أو أكثر من مفاهيم العدالة ، وبهذا فإن التمكن من استيعاب تبعات وتطبيقات كل مفهوم من مفاهيم العدالة سيمكننا من زيادة المقارنة بين مختلف المفاهيم المقدمة للعدالة الاجتماعية كما يمكننا أيضا من تطبيق هذا المفهوم وبفعالية على قضايا التنمية بالجزائر ، وعليه فإن هذه التصورات تتمثل في[3] :

1– العدالة من زاوية قانونية : لجأت بعض المحاولات الأولى لتعريف العدالة إلى ربطها بالقوانين السارية ويسمى هذا التصور للعدالة عادة بالعدالة القانونية ، اذ تعتبرالمادة القانونية بأنها عادلة قانونيا إن تم اتباعها وتظهر جليا الفائدة الجوهرية لتحقيق نظام تسوده العدالة القانونية يعرف من يطبق عليهم القوانين واجباتهم ويعرفون كيف يتماشون معها ، ويمكن تتبع اعتماد مفهوم العدالة من زاوية قانونية إلى مايعرف

---

[1]– جقبوب مريم ، إشكالية السلم الإجتماعي في ظل الأزمات الاقتصادية في العالم العربي دراسة حالة الجزائر 2008–2016 ،(رسالة غير منشورة) ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة زيان عاشور الجلفة ، 2017/2016 ،ص 11–12.

[2] – اي جيه كارمل وآخرون ، العدالة الاجتماعية في الأردن نحو ارساء قاعدة لنقاش العدالة الاجتماعية في المملكة الاردنية الهاشمية ، مركز هوية ، عمان ، 2014 ، ص 6 .

[3] – المرجع نفسه ، ص 7 .

بشريعة حمورابي الذي قدم للناس المعرفة التي يحتاجون لمعرفتها من حقوق و واجبات ، ومع توسع اللاحق لمعنى العدالة في كتابات إفلاطون و أرسطوا إلا أن نظرياتهم حافظت على التعبير عن العدالة بما هو قانوني .

2- العدالة من زاوية منطقية : ظهر العديد من تصورات العدالة الأكثر شمولية مع ظهور بعض الأديان على غرار الاسلام والمسيحية التي سعت نحو تصورات للانسانية وفق منظور تلك الاديان ، بالتزامن مع ذلك شهدت الفترة الحديثة ببداياتها الأولى المحاولات الفعلية لنقد النظام الاجتماعي السائد ومع أن كتابات لوك تخلو من الحديث بالتفصيل عن مفهوم العدالة إلا أنها فكرة رئيسية تظهر ضمنيا بأيديولوجيته السياسية ككل ، حيث يشدد كل من المفكرين لوك و روسواً على أن العدالة تتطلب كون جميع المجتمع متساوون ، أي أن كلهم يتمتعون بحقوق متساوية ، ويصيغ لوك وروسوا لا يحق لأي فرد القيام بشئ ما مالم يكن من حق بقية أفراد المجتمع القيام به فعلى سبيل المثال لا يحق لأفراد المجتمع أن تتم سرقته من قبل الآخرين مالم تتم الموافقة على ذلك ، وعليه تتطلب العدالة أن يستمتع كل أعضاء المجتمع بحقوق متساوية وأن يمتلك كل فرد أكثر الحقوق شمولية من دون أن ينقص من حقوق الآخرين في المجتمع وحين يتم ادراجهم ضمن العقد الاجتماعي يوافق الناس على نفس الحقوق والواجبات لأن كل الناس في العقد الاجتماعي متساوون تتحقق العدالة حين يتمتع كل الناس بنفس الحقوق بغض النظر عن مكانتهم في المجتمع .

3- العدالة من زاوية العدل أو الانصاف : تمركزت النقاشات عن العدالة على أنها الانصاف حولً جون راولزً وأفكاره التي قدمها بعملهً نظرة العدالةً وأثرت نظرته للعدالة على أنها الانصاف على الفلسفة السياسية لدرجة كبيرة قادت إلى شيوع القول القائل بأن :ً على فلاسفة السياسة الآن العمل إما بالانسجام مع نظرية راولز أو العمل لتفسي لما لا يتبعونهاً ، ويعمل راولز من خلال صيغة تعاهدية للعدالة حيث يشدد على إمتلاك كل فرد لهبة لا تنتهك العدالة وتكون مبنية عليها والتي لايمكن حتى للمصلحة العامة تخطيها ، ولهذا السبب فإن العدالة ترفض صحة أن فقدان البعض لحريتهم يعوضه حصول الآخرين على نفع أكبر .

وعليه فإن العدالة الاجتماعية هي عملية حيوية وليست غاية نهائية يتيح لنا اطارا عمليا يمكن تطبيقه في القضايا الحياتية الحقيقية كما أنها تعبر عنً تلك الحالة التي ينتفي فيها الظلم و الاستغلال والقهر و الحرمان من الثروة أو السلطة أو كليهما ، والتي يغيب فيها الفقر والتهميش و الاقصاء الاجتماعي وتنعدم الفروق غير المقبولة اجتماعيا بين الافراد والجماعات و الأقاليم داخل الدولة ، والتي يتمتع فيها الجميع بحقوق اقتصادية واجتماعية وسياسية وبيئية متساوية وحريات متكافئة التي يعم فيها الشعور بالانصاف والتكافل والتضامن و المشاركة الاجتماعية التي يتاح فيها لأعضاء المجتمع فرص متكافئة لتنمية قدراتهم وملكياتهم وإطلاق طاقاتهم من مكانها وحسن توظيفها لصالح الفرد وبما يكفل له إمكانية الحراك الاجتماعي الصاعد من جهة ، ولصالح المجتمع في الوقت نفسه من جهة أخرى والتي

لايتعرض فيها المجتمع للاستغلال الاقتصادي وغيره من مظاهر التبعية من جانب مجتمع أو مجتمعات أخرى[1] .

وعليه فإن العدالة الاجتماعية في واقعنا تتطلب أمورا أربعة وهي:[2]

– تجزئة هدف العدالة الاجتماعية إلى مكونات تستهدف تحقيقها عبر مراحل زمنية متتالية.

– كفاح ومطالبة المظلومين من خلال العديد من القنوات سواء حزبية أو نقابية او من خلال الثورات .

– أن العدالة والديمقراطية والتنمية والاستقلال مركب متكامل يجب التعامل معه من دون عزل أي من عناصره.

– ضرورة وجود نماذج تنموي جديد للتنمية تتوافق خصائصة مع متطلبات تحقيق النمو الاقتصادي والإنصاف والمشاركة الديمقراطية والاستقلال الوطني و الاستدامة.

2– مؤشرات قياس العدالة الاجتماعية:

هناك جملة من المؤشرات لقياس العدالة الاجتماعية نذكر منها :[3]

أ– العدالة التوزيعية : ومن المؤشرات التي يمكن استخدامها في قياس العدالة التوزيعية مايلي :

– أسعار السلع الأساسية : حيث نجد أن المجموعات المحدودة الدخل نسبة انفاقها على السلع الأساسية (المأكل ، الملبس ، ..الخ) كبيرة مقارنة من المجموعة متوسطة الدخل حيث أ أسعار السلع الأساسية لها تأثير كبير على الفئات محدودة الدخل.

– تكلفة خدمات الطاقة لها تأثير كبير على الفئات محدودة الدخل وحيث أن تجهيزات الحصول على الطاقة الجديدة و المعدات المرتبطة بالطاقة يتطلب استثمار و بالتالي فإن الفئات محدودة الدخل سوف لا تصل إليها هذه التجهيزات.

– تكاليف النقل : ان ارتفاع تكاليف النقل نتيجة لإرتفاع ضرائب الطاقة وتسعيرة الطريق له تأثير سلبي على الفئات محدودة الدخل.

– آثار التوظف : ان انخفاض التوظف في الدولة له تأثيره السلبي على الفئات محدودة الدخل ، وله تأثيره السلبي على العدالة الاجتماعية .

– اعادة هيكلة سوق العمل : حيث توجد نسبة كبيرة من العمالة غير الماهرة وبالتالي فالاهتمام بالمهارات التي يحتاجها سوق العمل و البحث عنها من الافراد المؤهلين يتطلب ربط سوق العمل بالتعليم لتلبية الوظائف المطلوبة .

---

[1] – اي جيه كارمل وآخرون ، ص 11 .

[2] – ابراهيم العيسوي ، العدالة الاجتماعية و النماذج التنموية مع اهتمام خاص بحالة مصر وثروتها ، المركز العربي ، ط 1 ، بيروت ، 2014 ، ص 67

[3] – خالد عبد الوهاب، العدالة الاجتماعية والتنمية في ظل الثورات المصرية، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، 2016، ص 11.

ب – الحصول على الخدمة بشكل عادل: ومن المؤشرات التي يتم استخدامها وتكون أكثر تعبيرا عن وصول الخدمة بشكل عادل هي:

– الصحة : إن توفير المؤسسات الصحية أمام كل الناس في الدولة وتقديم الخدمة الصحية بشكل جيد له تأثير ايجابي على العدالة الاجتماعية و العكس صحيح .

– إمكانية الحصول على المعلومات للمستهلك: إن توفير المعلومات المناسبة أساسي حتى يمكن اتخاذ القرار المناسب للمستهلك لها تأثيرها على العدالة الاجتماعية.

– المواطنة : إن امكانية المشاركة أو المساهة في الحياة الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية و المدنية للمجتمع يعتبر مؤشر مفيد للاندماج الاجتماعي ،وهذا يساهم في رفع الإدراك و المسؤولية للمواطنين تجاه القضايا البيئية و الإجتماعية

– المساواة بين الجنسين وعدم التمييز والمعاملة العادلة: العدالة والمساواة الاجتماعية تعني أن الناس لديهم إمكانية أو قدرة عادلة ومساواة في العبور إلى السلع الاجتماعية و الاقتصادية

– المسؤولية البيئية للشركات .

–العدالة بين الأجيال (استدامة المالية العامة) .

المحور الثاني: البعد الاجتماعي للتنمية في الجزائر.

تتميز التنمية بالبعد الاجتماعي الذي يمثل البعد الانساني اذ يعد هذا الأخير جوهر التنمية وهدفها النهائي من خلال الإهتمام بالعدالة الاجتماعية، اذ تجعل من النمو وسيلة للالتحام الاجتماعي وعملية التطوير وضرورة اختيار الإنصاف بين الأجيل ، إذ يتوجب على الأجيال الراهنة القيام باختيارات النمو وفقا لرغباتها ورغبات الأجيال القادمة وهكذا فإن أهم العناصر التي يركز عليها البعد الاجتماعي للتنمية هو المساواة في التوزيع ، المشاركة الشعبية لكافة فئات المجتمع في عملية صنع القرار، الإنصاف والعدل في اختيارات النمو [1]، وكذا تحقيق المساواة في النوع الإجتماعي والمحاسبة السياسية وإيصال الخدمات الاجتماعية كالصحة و التعليم إلى محتاجيها [2]، ولهذا نجد أن البعد الاجتماعي للتنمية المحلية يمثل حجر الزاوية لأن توفير الحياة الاجتماعية المتطورة من شأنها أن تدمج كل طاقات المجتمع لتطويره الثروة ومزيادة القيمة المضافة وعليه نجد أن تسخير التنمية المحلية في خدمة المجتمع يمكنها أن تقدم لنا مجتمع يتصف بالنبل وينبذ الجريمة محبا لوطنه [3].

---

[1] – زرمان كريم ً، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الانعاش الاقتصادي 2001–2009ً ، أبحاث اقتصادية وإدارية العدد 07 ، جوان 2010 ، ص198 .

[2] – بودرجة رمزي ً، الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة تجربة ألمانيا أنموذجاً ، ميلاف للبحوث والدراسات العدد 05، جوان 2017 ، ص 606 .

[3] – جوهري هشام ، بن بو بكر رضوان، اشكالية الاستقرار السياسي والتنمية المحلية بالجزائر دراسة لمديرية الموارد المائية بولاية ورقلة ، (رسالة غير منشورة) ، كلية الحقوق والعلوم السياسيو ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012–2013 ، ص 21.

إذ تعتبر التنمية البشرية أحد مرتكزات أي سياسة تنموية فعالة وذلك لإرتباطتها – بصورة مباشرة – بالمواطن ومدى تمتعه بفرص عمل حقيقية وحصوله على الخدمات الأساسية في المجتمع بالجودة المناسبة ولاسيما الخدمات التعليمية وقدرته على الابتكار و الإبداع وممارسة حقوقه السياسية والمدنية وإنما هو جزء لا يتجزأ من أي سياسة تنموية حقيقية ذلك ذلك أن الصحة والتعليم و الرفاه الاجتماعي هي عوامل أساسية للنجاح والتقدم في ظل اقتصاد عالمي سريع التغير تسوده المنافسة ذلك الاستثمار الذي يجب أن يكون موجها لصالح الفقراء فيفسح لهم المجال لدخول الأسواق ويوفر لهم مزيدا من فرص العيش اللائق ، فالسياسات الاجتماعية والتنموية يجب أن تكون شاملة جميع المواطنين ذلك أن المساواة وعدم التمييز تعد من أهم عوامل الاستقرار السياسي والاجتماعي ومن دونها تنتفض الفئات المحرومة والمهمشة للتعبير عن همومهم في صورة حركات احتجاجية و ثورات من الصعب التنبؤ بها[1] .

ويتضمن هذا البعد المستلزمات الإجتماعية لتحقيق التنمية واستمرارها وهي[2] :

– الحكم الصالح: ويعد من أهم متطلبات التنمية توفر الحكم الصالح للمجتمع ويتم اختياره بأسلوب ديمقراطي وان تكون المشاركة في الحكم من قبل جميع أفراد المجتمع، وأن تحقيق هذا الهدف سينعكس على القرارات السياسية و الاقتصادية التي ستكون في صالح المجتمع.

– توفير خدمات الصحة والتعليم : إن التنمية البشرية المستدامة هي الهدف الأساسي لكل الأنظمة السياسية اذ أن هدف التنمية البشرية هو توفير الاحتياجات الأساسية من خدمات صحية وبرامج تعليمية متكاملة من الراحل الأولية إلى المراحل العليا وان اكتساب وتطوير المعارف للأفراد من أجل المساهمة الحقيقية في استدامة التنمية .

– النمو السكاني وتوزيع السكان : تعني التنمية في هذا المجال السيطرة و التحكم في نمو السكان والاهتمام برعاية و تكوين الأسرة بشكل عام وكذلك العمل على توزيع السكان بين المناطق الحضارية والريفية بصورة مخططة من أجل عدم المساس بالبيئة الخضراء المتمثلة بالاراضي الزراعية .

وعليه فإن التنمية تهدف إلى تغيير البناء الاجتماعي وتعديل الأدوار والمراكز وتطوير الإمكانات المتعددة الجوانب بعد رصدها وتوجيهها نحو تحقيق التغيير في المعطيات الفكرية والقيمية من خلال تكافل القوى البشرية لترجمة الخطط العلمية التنموية إلى مشروعات فاعلة تؤدي مخرجاتها إلى إحداث التغييرات الموجودة .[3]

---

[1] – علي الزعبي ، السياسات التنموية وتحديات الحراك السياسية في العالم العربي : حالة الكويت ،ط 1، الكويت ،2015 ،ص60.

[2] – مهدي سهر غيلان وآخرون ، دراسة تحليلية لأهم مؤشرات التنمية المستدامة في البلدان العربية و المتقدمة ، مؤتمر القادسية الأول ، 2009 ، ص 5 .

[3]–حافظ بن عمر ً، البعد الاجتماعي في التنمية المستدامة بتونس : العمل و البطالة و الفقر كمؤشرات قياسً ، المستقبل العربي ، 62 ، (د ،س،ن) ،ص 60 .

إن البعد الاجتماعي للتنمية يرى أن الإنسان هو جوهر التنمية وهدفها النهائي ويهتم بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر ويحتاج هذا إلى تغيرات جوهرية في الأنظمة الاقتصادية على الأخص ولكن هذا التغيير لا يمكن أن يتم إلا من خلال أمر من الأعلى أي من السلطة الحاكمة بل من من خلال التنظيم الشعبي الاجتماعي الذاتي والتعاون مابين القطاعات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة وممارسة الديمقراطية من خلال عملية تشاورية تشاركية تتضمن كل قطاعات المجتمع ، لذلك فإن دراسة البعد الاجتماعي لتنمية في الجزائر خاصة في ظل انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية دون مراعاة لاستدامة هذا المورد للأجيال المقبلة ، مع العلم أن الجزائر ممن بين أهم الدول النامية التي تبنت التنمية في كل خطاباتها و خاصة الاجتماعية بالاهتمام بالانسان الذي يعد عماد التنمية و واحد من أهم مؤشراتها .

تعد الفترة (2000– 2008) الفترات التي عرف فيها الاقتصاد الجزائري العديد من التحولات والتغيرات خاصة على المستوى الخارجي حيث كانت هناك العديد من الأحداث الدولية التي دفعة أسعار النفط للارتفاع منذ عام 2000 والتي وصلت إلى أقصاها عام 2007 ، و قد أدى ذلك إلى وضعية مميزة إذ ارتفعت إيرادات تصدير المحروقات بشكل كبير مما ساعد على تشكيل وضعية صلبة للاحتياطات الأجنبية فضلا عن التسديد المسبق للمديونية الخارجية ، نتيجة لتلك الوفرة المالية التي تزامنت مع بداية استعادة السلم بعد الحرب الأهلية التي دامت قرابة عشرسنوات بدأ يتحقق نوع من الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي حيث شرعت الدولة في سنة 2000 في تنفيذ برنامج مهم للإنعاش الاقتصادي وهو برنامج يقوم على إنفاق الدولة في تطوير وإنشاء هياكل البنية التحتية وكان الهدف منه زيادة الطلب و التشغيل، برنامج الانعاش الاقتصادي امتد من سنة 2001 إلى غاية سنة 2004 يتمحور حول الأنشطة الموجهة لدعم المؤسسات و الأنشطة الإنتاجية الفلاحية كما خصص لتعزيز المصلحة العامة في ميدان الري، النقل ، تحسين المستوى المعيشي وتنمية الموارد البشرية وذلك من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية [1]. إلا أن ذلك لم يعني تحقيق سلم اجتماعي مطلق فسرعان ما بدأت الحركات الاحتجاجية في الظهور، حيث أن معدل البطالة في عام 2000 تصاعد ليبلغ 30% في وقت كانت محققة فيه لفوائض مالية بفضل النفط و الغاز .[2]

بحلول سنة 2005 تم تدعيم البرنامج السابق للإنعاش الاقتصادي، ببرنامج لإنعاش النمو والذي كان عبارة عن توسيع في النفقات العامة الناتجة عن تراكم الموارد النقدية للمحروقات ولم يكن استثمارا إنتاجيا شأنه في ذلك شأن البرنامج الذي سبقه لذا فقد شهدت مدة تطبيق البرنامجين اختلالات هيكلية مستمرة ومتزايدة بتهميش الزراعة والصناعة في تكوين الدخل الوطني كما ساعد ذلك الريع النفطي في إعاقة

---

[1] - زرمان كريم ، مرجع سبق ذكره ، ص 197.

[2] – جقبوب مريم ،مرجع سبق ذكره ، ص 57 .

تطور القطاع الخاص وإضعافه وذلك في ظل تحكم الدولة في مداخيل النفط بعيدا عن أي مساهمة في القطاع الخاص والأفراد الأمر الذي جعله يبقى ضعيفا وهامشيا وتجاريا محضا ، حيث استمر النظام في وظيفته التوزيعية التي تضمن له الإستقرار وشراء السلم الإجتماعي مستفيدا في ذلك من الوفرة المالية الناتجة عن إستمرار وإرتفاع المحروقات وتبني سياسة توسعية في الإنفاق تجلت تلك السياسة في مظاهر عديدة أبرزها : [1]

– تغطية زيادة أجور العمال للسنة 2006 بالفائض المحقق بالرغم من تحفظ عدد من الاقتصاديين على هذه الزيادات خوفا من تكرارا سيناريو سنة 1992 عندما أقدمت الحكومة على رفع الأجور التي كلفتها فاتورة إصلاح قاسي .

– توفير فرص عمل جديدة في قطاع الوظيف العمومي من خلال فتح مناصب مالية جديدة استفاد منها عدد كبير من حاملي الشهادات خاصة في قطاعات التربية والتعليم والتكوين وكذا قطاع العدالة .

– الإنفاق الاستثماري لتسريع وتيرة إنشاء الهياكل القاعدية والتي من أهمها مشاريع الطرق وخطوط السكك الحديدية كالطريق السيار غرب شرق بالإضافة إلى العمل على توفير المياه الصالحة للشرب ومياه الري .

– كما تم تبني سياسة التعويض مقابل نشاطات ذات منفعة عامة، وهي عملية تشغيل ضمن الشبكة الاجتماعية في ورشات البلدية مقابل تعويض محدد بـ 3000دج لكل شهر، إلا أن هذا الجهاز سجل نقائص تتعلق أساسا بالأهداف المسطرة والجوانب التنظيمية والقانونية لتحقيقه كل هذه الإصلاحات وغيرها.

– عمدت الجزائر أيضا إلى وضع برنامج لتنمية المحلية حيث يحدد هذا البرنامج نشاط الدولة في التكفل بالانشغالات المحلية على عدة مستويات ، التدخل فيما يخص التحسين النوعي والمستدام للاطار المعيشي للمواطنين ، إن هذا البرنامج يتضمن انجاز مخططات البلدية موجهة إغلبيتها لتشجيع التنمية والتوزيع التوازني للتجهيزات والأنشطة على كل التراب الوطني

– لا يزال الشباب الجزائري محل اهتمام السلطات العمومية حيث أن الواقع الديمغرافي يعزز أكثر مسعى الشباب للمشاركة في التنمية و الموقع الجغرافي للجزائر باعتبارها حلقة وصل بين الضفة الشمالية و الضفة الجنوبية للبحر الابيض المتوسط يجعلهم كنقطة اتصال بين الثقافات المتنوعة إذ لا يمكنهم أن يظلوا مكتوفي اليدي أمام هذا الملتقى الثقافي ولهذا قدمت السلطات مجموعة من الاجراءات لدعم تمكين ادماجهم في عملية التنمية ونتيجة للاستثمارات السابقة الذكر حدث انخفاض ملموس في نسبة البطالة كماأن استهلاك الأسر الذي يعكس تطورا ايجابيا في دخل الأسر حوالي 46 % ، كما انشئت خلال هذه الفترة أجهزة جديدة لدعم التشغيل كما تم استحداث نشاطات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ

---

[1]- المرجع نفسه ، ص 57 .

الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة ANGEM ، تحويل الصندوق الوطني للتأمين ضد البطالة ، جهاز دعم الإدماج المهني DAIP وقد تم توجيه هذه الأخيرة تدريجيا نحو وظائف اقتصادية و إدماجية من خلال سياسة التشغيل التي اعتمدها مجلس الوزراء سنة 2011 وهكذا يندرج التغيير الذي طرأ تصور الشباب في نطاق أوسع يسعى إلى اشراك المجتمع المدني في عمليات تصور و إعداد و تقييم السياسات العمومية .[1]

رغم كل هذه الاصلاحات في ظل البحبوبة المالية من عائدات النفط إلا أن هذه الوفرة المالية ولت نتيجة تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية وبالتالي فإن السياسات التنموية بالجزائر تراجعت وتم تسجيل انخفاض في حصة الخدمات الاجتماعية الأساسية كالصحة و التعليم و الحماية الاجتماعية من الانفاق الحكومي مما عمق التفاوت الاجتماعي بين أفراد المجتمع الجزائري كذلك تغيرت السياسة الضريبية حيث بدأت الحكومة تفرض أشكالا جديدة من الضرائب مع تركيز أكبر على الضرائب غير المباشرة كضرائب المبيعات أو القيمة المضافة بدلا من تلك المباشرة كضرائب الدخل و الضراب العقارية كمصدر رئيسي لإيرادات الدولة وقد أدت إعادة هيكلة النظام الضريبي بهذه الطريقة إلى المزيد من الظلم الاجتماعي و الاقتصادي[2]، وهذا مايقود إلى التوزيع اللامتوازي للموارد والتنمية وهذا مايقود إلى تزعز السلم الاجتماعي بالجزائر .

المحور الثالث: غياب التنمية العادلة ومعضلة تحقيق السلم الاجتماعي في الجزائر.

طور كوزنتر سنة 1955 أطروحة تقول بأن توزيع الدخل ينزع نحو عدم المساواة في المراحل الأولى للتنمية ، ذلك قبل أن يتجه نحو عدالة التوزيع في المراحل المتقدمة للتنمية تؤدي فيها العمليات التنموية في نهاية المطاف إلى عدم العدالة في توزيع الدخل على مستوى الإقتصاد بمعنى آخر هناك علاقة غير خطية بين متوسط دخل الفرد كمؤشر للمرحلة التنموية ومؤشرات قياس عدم العدالة في توزيع الدخل [3] .

الفوارق في الجزائر ذات طبيعة مختلفة ومتنوعة بتنوع التجارب التنموية التي عرفتها البلاد بعد الاستقلال وتتحكم فيها عوامل تاريخية وجغرافية واقتصادية ، فإذا كانت أهداف التنمية المحلية المحددة في الخطاب الرسمي ترمي إلى إعادة التوازن بين الأقاليم و إعادة بعث عناصر الحياة فيها ، فإن المقارنة معنتائج الفحص الاقليمي للجزائر من خلال مخططات التنمية البلدية وللمناطق (شمال – جنوب – شرق – غرب) والخدمات لا يوازي تلك الطموحات لكون مختلف برامج التنمية المحلية قد ركزت على المجال الخلفي للمدن دون البلديات الداخلية ، لأن توجيه الاعتمادات المالية لا يتم على أساس دراسات علمية دقيقة مبنية علىمؤشرات اقتصادية وديمغرافية بمفهوم براغماتي بقدر ماهي استمرار لأساليب غامضة تتسع

---

[1] - المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي ، ما مكانة الشباب في التنمية المستدامة في الجزائر ؟ ، (د،س،ن) ، ص 55 .

[2] – نصر عبد الكريم ، السياسة المالية و العدالة الاجتماعية ، فريدريش إيبرت ، 2017 ، ص 28 .

[3] – وليد عبد مولاه ، سياسات العدالة الاجتماعية ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، 2012 ، ص 3 .

فيها دائرة الممارسات السلبية [1]، بالاضافة إلى حالة عدم التوازن بين المدن والريف في جميع المجلات سواء من حيث التوظيف أو توفير هياكل المخصصة للتعليم أو الصحة حيث نجد هذه الأخيرة متوفرة بشكل كبير في المدن بالمقابل نلاحظ نقص في الهياكل بالارياف وهذا راجع إلى عدم المساواة في التنمية المحلية بالجزائر ، وعلى الرغم من صعوبة الوصول إلى صيغة لتوزيع عادل للثروة في الجزائر أو في أي بلد آخر ينبغي اتخاذ جهود مهمة وبشكل مستمر لإعادة تصميم المؤسسات و النظم الاقتصادية في الجزائر بشكل يتيح لها بأن تفيد الأقل حظا في المجتمع بدلا من أن تثقل كاهلهم ، وفي سبيل تحقيق العدالة الاجتماعية تزدادأهمية كل اصلاح ينفذ و يهدف لتوزيع الثروة نحو الفقراء و زيادة فرصهم للاستفادة من حقوقهم و حرياتهم الاقتصادية .[2]

اعتمدت الجزائر منذ الاستقلال على عدة مخططات منها البرامج الخاصة في سنة 1966 وبرامج التجهيزات المحلية سنة 1970 بهد إزالة الفوارق الجهوية وتنمية المناطق المحرومة وإشراك الجماعات المحلية في مسيرة التنمية بإعتبارها أقرب للمواطن في مسيرة التنمية كما تعد برامج التنمية المحلية على اختلاف صيغها وأهدافها قاعدة موضوعية لدراسة الفوارق في التنمية بين الأقاليم والمجالات الجغرافية بالجزائر من حيث الحصص المالية الموجهة لها

إن الجزائريين يعانون من عدة مشاكل اجتماعية متعلقة بالفقر والسكن وعدم التوفر على ما يضمن حياة كريمة وأن هذهالمشاكل ستتفاقم إذا ما واصلت الحكومة في السياسة الاقتصادية التي تنتهجها حاليا المتمثلة في سياسة التقشف أو ترشيد النفقات لأن ذلك سيؤدي إلى تفقير فئات واسعة من المجتمع ويخلق توترات جديدة ستترتب عنها احتجاجات اجتماعية تؤثر على الاستقرار الوطني مالم تقوم الحكومة بإصلاحات اقتصادية واجتماعية نابعة من خصوصية المجتمع الجزائري لتحقيق السلم الاجتماعي التنموي .[3]

إن الحكومة الجزائرية على عكس ماكان متوقعا رفعت من حجم موازنة الدعم الاجتماعي بنحو 7.5% عن الموازنة 2014 لتبلغ حوالي 17.4 % مليار دولار بزيادة بنحو 1.2 مليار دولار وذلك لشراء السلم الاجتماعي في ظل توترات تنذر باشتعال الجبهة الاجتماعية الملتهبة أصلا ، وذكرت صحف محلية جزائرية أن الموازنة التكميلية تضمنت المزيد من المخصصات الاجتماعية بالرغم من أن الحكومة ذاتها أقرت بوجود بوجود أزمة مالية حادة ويرى المحللون أن تلك المخصصات تشير إلى أن النظام لازال متمسكا بخيار شراء السلم الاجتماعي وأنه أصبح أكثر إدراكا بأن تخفيض الدعم الاجتماعي قد يفجر

---

[1] – لحسن فرطاس ،ً إشكالية التنمية المتوازنة واستمرارية الفوارق المحلية دراسة حال بلديات السهول العليا لمنطقة سطيفً ، علوم وتكنولوجيا العدد 41 ، جوان 2015 ، ص 1 .

[2] – اي جيه كارمل وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص53 .

[3] – سعاد حساف حفاف ، مليكة بوظياف ، البعد الاجتماعي للتنمية الميتديمة في الجزائر في ظل انخفاض أسعار البترول ، ص7 .

موجة غضب الشعب الجزائري ،لأن سياسة التقشف التي تتبعها الحكومة الجزائرية حاليا هي أكثر السياسات حرمانا للفئات ذوي الدخل المحدود والفئة الفقيرة في المجتمع لأنها تمس بالدرجة الأولى النفقات العمومية كالحق في العمل والصحة والتعليم والتقاعد وتنعكس على ظروف المعيشة بزيادة مظاهر الفقر ، وسيكون رد فعل الفئات الضعيفة اللجوء إلى الاحتجاج والخروج إلى الشارع لأنها لم تكن طرفا في اتخاذ هذا القرار ولم تشاركها الحكومة في تحديد إجراءات التقشف ومعلوم في رسم السياسات العامة للدولة خاصة في ظل الازمة عليها أن تشرك أطراف المجتمع المدني وعليه فإن الوضع حقيقة ينبأ بالخطر في غياب تنويع الاقتصاد من جهة ومن جهة أخرى فإن البعد الاجتماعي للتنمية يبقى بعيدا عن الإرساء في ظل عدم احترام مبادئ التنمية المنشودة في كل القطاعات والخطابات الرسمية وغير الرسمية .[1]

للربط بين جناحي البحث حول علاقة السلم الاجتماعي مع عدالة التوزيع نبدأ من تحذير الصحابي الجليل ابي ذر الغفاري من حصول اضطرابات اجتماعية بسبب الفقر الذي سيؤدي بالفقر المهمش الذي لا يقوم المجتمع بوضع آليات وسياسات واضحة لتغيير حاله إلى الثورة ثورة الجياعً خص"وصا اذا كان في نفس هذا المجتمع متخمين يبذرون فيما لا يفيد ما قد يكون بالنسبة له موضوع حياة أو موت ،إن الفقر يغير سلوك الانسان وكما قيلً ان الجوع كافرً لكن اشد أنواع الفقر خطورة على السلم الاجتماعي و على ركن السلم الاجتماعي المهم (العدالة الاجتماعية) اشد من أنواع هذه الانواع خطورة هو الفقر الناجم عن سوء توزيع الثروة بين أفراد المجتمع الذي يدفع بالفقراء للحقد على الاغنياء وتربص الدوائر بهم خصوصا ان لم يكن هناك أفق لتحسين الحالً وعليه فإن التوزيع المجحف للدخل و الفقر المرتبط به ومن ثم غياب آليات مجتمعية وسياسات حكومية فعالة للحد منه ومحاربته من أهم مسببات غياب العدالة الاجتماعية و التي هي ركن مهم من أركان السلم الاجتماعي و بالتالي اهتزاز هذا الركن بشكل عنيف ، مما يؤدي الى نتائج سلبية على السلم الاجتماعي تتمثل في غياب اللحمة المجتمعية وفي صراع الطبقات الذي قد يتطور إلى أكثر من ذلك .[2]

المحور الرابع: متطلبات تحقيق التنمية العادلة في الجزائر: البحث في المأمول.

لكي تتمكن الجزئر من تحقيق التنمية العادلة لابد من اتباع استراتيجية للتنمية إذ تعبر هذه الأخيرة عن نموذج للتنمية يرتكز على ترشيد استخدام الموارد الطبيعية واختيار التكنولوجيا المناسبة وتحفيز سلوك الأفراد إلى الاستفادة من الموارد واحترام القيم التي تؤمن بها الجماعة ، لذلك فإنه بالرغم من إعتماد الجزائر على سياسة التخطيط التي تهدف إلى خلق التوازن الاقتصادي والاجتماعي إلا أنها لم تتمكن بما وصلت إليه في بناء المجتمع من مواجهة الأزمة التي مست آثارها البناء الاجتماعي إلا أنها لم تتمكن بما وصلت إليه في بناء المجتمع من مواجهة الأزمة التي مست آثارها البناء الاجتماعي لذلك لابد على

---

[1]– المرجع نفسه ، ص 8 .

[2] – ابراهيم خليل عليان ، السلم الاهلي و التوزيع العادل للدخل ، جامعة القدس المفتوحة ، فلسطين ، 2012 ، ص 22 .

السطات الجزائرية إعادة النظر في سياسة توزيع التنمية في جميع أرجاء الجزائر، بالاضافة إلى ضرورة استثمار القدرات البشرية وذلك بخلق الثروة الاقتصادية وتطوير أنماط الانتاج والمردودية، بالإضافة إلى وضع البرامج الناجحة للتكفل بالقادمين إلى سوق العمل من الجامعات والمعاهد للقضاء على مختلف الآفات الناجعة عن البطالة [1]، بالاضافة إلى بعض الاليات لتحقيق التنمية العادلة نذكر منها[2] :

–الاهتمام بالعوامل الداخلية للتنمية .

– تقليص الفوارق لكون الفوارق الكبيرة يمكن أن ترهن التنمية المتوازنة.

–اعتبار مختلف الهيئات فاعل للنمو .

– تجاوز مرحلة الدولة هي الكل في الكل أين تتحول مهمة الدولة توفير مناخ الاستثمار وخلق التكامل بين الاستثمار الخاص والعام واعتبار الرسمال البشري عاملا مهما في التنمية .

– الاستثمار في مجالات جديدة كالبيئة .

– مكافحة الفساد و الحد من الفقر.

– التمكين كأسلوب حديث للحد من الفقر مقاربة الديمقراطية وأبعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

– الاستفادة من التجارب الرائدة في مجال التنمية .

– ضرورة إضفاء مزيد من الحكم اللامركزي في عملية التنمية .

– على الجزائر أن تضمن لجميع مواطنيها دون تمييز إمكانية المشاركة والاستفادة من التنمية العادلة.

– تحسين أداء البحوث والتعاون بين عالم الأعمال و الأوساط الأطاديمية العلمية : حيث تعد مساهمة الجزائر في عملية انتاج المعرفة في العالم منخفضة جدا بنسبة 0.05 % مقارنة مع كوريا الجنوبية وغيرها من البلدان الناشئة ، نمت الجامعة من حيث بلوغها بشكل مستمر لمتطلبات سوق العمل الداخلية من حيث تأهيل الموارد البشرية وخصوصا في التعاون ممع القطاع الاجتماعي والاقتصادي في جميع فرص التكوين في التغييرات المتوفرة وعليه لابد من اتخاذ التدابير اللازمة للنهوض بهذا القطاع من بين هذه الاجراءات نذكر :

– تعزيز الاشراف على البحوث الجارية مع التعيينات الانتقائية على أساس المهن وليس فقط عل أساس الألقاب .

– توزيع مبالغ لتمويل المراكز وبرامج البحث وميزاتها والنتائج المحصلة .

---

[1] – عصماني خديجة ، عمومن الغالية ، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر ، (رسالة غير منشورة) ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2012–2013 ، ص 63 .

[2] بن نعوم عبد اللطيف ، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية – دراسة حالة الجزائر – ، (رسالة ماجستير غير منشورة) ، كلية العلوم الاقتصادية ، التجارية وعلوم التسير ، جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر ، 2016 ، 140.

– تنويع الشراكات التعاونية لدينا مع المؤسسات الأجنبية في البحوث و في مجالات تعتبر استراتيجية في عملية التنمية لدينا مع إعطاء الأولوية للمشاريع عند الحاجة .

– إعداد برامج البحوث مع المؤسسات العمومية أو الشركات الخاصة الوطنية والأجنبية.

وضع القوانين اللازمة لحماية حقوق الملكية الفكرية من خلال الحصول على معدات أو برامج قادرة على كشف أعمال السرقة العلمية.

– زرع ثقافة حمل المشعل في المجتمع : اليوم يتم القبول على نطاق واسع أن المجتمع المدني له دور هام في بناء الديمقراطية و أنه بفضل العلاقات الوثيقة مع الفئات الإجتماعية لا سيما منها الاقتصادية الضعيفة وذلك أيضا بفضل القيم الاجتماعية التي تحفز نشاطاته وبهذا الصدد فهو ليس فقط مكملا ضروريا للتمثيل السياسي على المستوى الاقليمي و الوطني و لكن أيضا رصيدا لإنشاء هوية مشتركة بين المواطنين ، ومع ذلك فإن حل مشاكل اليوم لاسيما تلك المتعلقة بالشباب لن يتم خارج القواعد التي تحكم المجتمع و دون وضع قنوات للحوار والنقاش وللسماع الشباب وأخذ توقعاتهم بعين الاعتبار يجب طرح مشكلة التنظيم بشكل حاسم حيث خبراتهم ، تفكيرهم وحتى آمالهم يشكلون عناصر حاسمة في تحديد سياسة تنموية .[1]

– إنشاء صندق للتضامن بين الجهات مما يساعد على تطور الجهات نحو منحنى يقلل التفاوت فيما بينها .

– اللجوء إلى استخدام الاقتصاد الاجتماعي و الاقتصاد التضامني و الاقتصاد الشعبي كلها مصطلحات تشير إلى الاقتصاد الذي محوره الناس حيث الهدف الأساسي للنشاط الاقتصادي أي انتاج السلع و الخدمات هو تلبية احتياجات الناس وليس تحقيق الحد الأقصى من الأرباح وهذا الاقتصاد يختلف عن النماذج الاقتصادية العادية إذ يستثمر التقدم و التطو في مجالات الاقتصاد و التكنولوجيا و غيرها ، في تحقيق التنمية الاجتماعية وهو يسخر الأدوات الاقتصادية لخدمة غايات اجتماعية أهمها الرفاه والنمو للجميع بدلا من التركيز على تحقيق مكاسب تخدم الربح الفردي كما في النماذج التقليدية للأعمال ويرتكز الاقتصاد الاجتماعي التضامني على مؤسسات اقتصادية تخدم الناس وليس الاسواق وتنتج سلعا وخدمات لتحقيق الرعاية الاجتماعية وليس تحقيق الأ باح وه بديل يتسق مع مبادئ العدالة الاجتماعية يمكن من خلالها معالجة التحديات الدائمة التي تواجه المسار الانمائي ، ومن مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي التضامني التعاونيات ، مؤسسات التعاضد ، ...الخ .[2]

---

[1] – المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سبق ذكره، ص 50.

[2] – الامم المتحدة ، الاقتصاد الاجتماعي التضامني أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية ، العدد 4 ،(د، س، ن) ، ص 1.

– من بين الحلول المقترحة لابد على الجزائر من اتباع أحد نماذج التنمية التي تهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية ومن بين هذه النماذج نذكر [1]:

– النموذج التنموي المجرب وهو نموذج الليبيرالي الاقتصادية الجديدة .

–نموذج اقتصاد السوق الاجتماعي الذي تم تطبيقه في عدد من الدول الرأسمالية عقب الحرب العالمية الثانية .

–نموذج الطريق الطريق الثالثة الذي ظهر في أوائل التسعينيات من لبقرن العشرين في سياق الدعةو إلى تجديد الديمقراطية الاجتماعية من خلال التعايش مع الرأسمالية والذي انتهى بقبول الاجندة الاقتصادية الكاملة لتيار الليبيرالية الاقتصادية الاجتماعية .

– النموذج الاقتصادي الالجتماعي والتضامكني الذي دعت إليه بعض منظمات الامم المتحدة مؤخرا كبديل للاقتصاد السوق الرأسمالي والمشروع الخاص من جهة و الاقتصاد المسيطر عليه من جانب الدولة والمشروع العام من جهة أخرى سعيا إلى المزاوجة بين البعد الاخلاقي و البعد الاقتصادي .

– نموذج الاقتصاد الاسلامي الذي يرتكز على نموذج اقتصاد السوق الحرة القائم على المشروع الخاص باعتباره وحدة الأساس للنشاط الاقتصادي وعلى محدودية دور الدولة .

– النموذج التركي الذي طبقه حزب العدالة والتنمية في تركيا عام 2002 وهو نموذج اقتصاد السوق المفتوح والمرتبط ارتباطا وثيقا بالنظام الرأسمالي العمالي ومركز قيادته ، إضافة إلى النموذجين الواعدين وهما نموذج التنمية البشرية وكذا نموذج التنمية المستقلة المعتمدة على الذات والالذان يشتركان في مجموعة من المبادئ كحقوق الانسان ، تنمية الناس بالناس ، ديمقراطية الحكم .

الخاتمة:

أدركت الجزائر متأخرة أهمية تجسيد التنمية وتوفير كل الاليات الازمة لتحقيقها وهذ بالفعل ما حاولت تجسيده من خلا ل جملة التشريعات والاستراتيجيات لتحقيق التنمي الاجتماعية والاقتصادي من خلال الاستثمار في التعليم ،الصحة النشاطات الاقتصادية ، سياسات التشغيل للحد من البطالة وشراء السلم الاجتماعي ، إلا أن نظرة المسؤولين بالجزائر لتنمية تفتقر إلى رؤية شاملة للتنمية تمس جميع مناطق الوطن وهذا ماخلق نوع من غياب العدالة في التنمية وهذا ماتعكسه الاحتجاجات و المطالب الاجتماعية المتكررة التي تنبؤ بوادر فقدان للسلم الاجتماعي بالجزائري لهذا وجب على السلطات الجزائرية اعادة النظر في سياسة التنمية ولابد من اتباعها لنمط التنمية المتوازنة لضمان استمرار السلم الاجتماعي بالجزائر .

---

[1] – ابراهيم العيساوي ، مرجع سبق ذكره ، ص 80.

قائمة المراجع :

- **الكتب:**

1- أبجد ، القاموس العربي الصغير ، ط 1 ، بيروت ، دار الراتب الجامعية ، 1997 .

2- ابراهيم العيسوي ، العدالة الاجتماعية و النماذج التنموية مع اهتمام خاص بحالة مصر وثروتها ، المركز العربي ، ط 1 ، بيروت ، 2014

3- اي جيه كارمل وآخرون ، العدالة الاجتماعية في الأردن نحو ارساء قاعدة لنقاش العدالة الاجتماعية في المملكة الاردنية الهاشمية ، مركز هوية ، عمان ، 2014.

4- خالد بن محمد البديوي ، الحوار وبناء السلم الإجتماعي ، ط 1 ، الرياض ، مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني ، السعودية ، (د،س،ن) .

5- علي الزعبي ، السياسات التنموية وتحديات الحراك السياسية في العالم العربي : حالة الكويت ،ط 1 ، الكويت ،2015.

- **المجلات العلمية:**

1- بن عمر حافظ ً، البعد الاجتماعي في التنمية المستدامة بتونس : العمل و البطالة و الفقر كمؤشرات قياسً ، المستقبل العربي 62 ، (د ،س،ن).

2- بودرجة رمزي ، الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة تجربة ألمانيا أنموذجا ، ميلاف للبحوث والدراسات العدد 05، جوان 2017 .

3- حساف سعاد ، مليكة بوظياف ، البعد الاجتماعي للتنمية الميتديمة في الجزائر في ظل انخفاض أسعار البترول.

4- حسن الصفار ، السلم الإجتماعي : مقوماته وحمايته ، (د،م، ن) ، 2002.

5- خليل عليان ابراهيم ، السلم الاهلي و التوزيع العادل للدخل ، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، 2012.

6- رحالي حجيلبة ،بوخالفة رفيقة ، التنمية من مفهوم تنمية الاقتصاد إلى مفهوم تنمية البشر .

7- زرمان كريم ً، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2009ً ، أبحاث اقتصادية وإدارية العدد 07 ، جوان 2010 .

8- عبد الوهاب خالد، العدالة الاجتماعية والتنمية في ظل الثورات المصرية، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، 2016.

9- عبد مولاه وليد ً، سياسات العدالة الاجتماعيةً ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، 2012 .

10-فرطاس لحسن ُ، إشكالية التنمية المتوازنة واستمرارية الفوارق المحلية دراسة حال بلديات السهول العليا لمنطقة سطيفُ ، علوم وتكنولوجيا العدد 41 ، جوان 2015 .

- **الرسائل الجامعية :**

1- بخاري عبلة عبد الحميد ،التنمية والتخطيط الاقتصادي : مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي ، كلية الاقتصاد والادارة ، جامعة الملك عبد العزيز جدة ، 2017 .

2- بن نعوم عبد اللطيف ، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية – دراسة حالة الجزائر – ، (رسالة ماجستير غير منشورة) ، كلية العلوم الاقتصادية ، التجارية وعلوم التسير ، جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر ، 2016 .

3- جقبوب مريم ، إشكالية السلم الإجتماعي في ظل الأزمات الاقتصادية في العالم العربي دراسة حالة الجزائر 2008-2016 ،(رسالة غير منشورة) ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة زيان عاشور الجلفة ، 2017/2016 .

4- جوهري هشام ، بن بو بكر رضوان، اشكالية الاستقرار السياسي والتنمية المحلية بالجزائر دراسة لمديرية الموارد المائية بولاية ورقلة ، (رسالة غير منشورة) ، كلية الحقوق والعلوم السياسيو ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012-2013 .

5- عبيد الله لامية ،-خدمة النقل الحضري الجماعي وعلاقتها بالبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة النقل الحضري الجماعي في مدينة باتنة – نموذجا – ، (مذكرة غير منشورة) ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الحاج لخضر باتنة ،2010-2011 .

6- عصماني خديجة ، عمومن الغالية ، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر ، (رسالة غير منشورة) ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2012-2013 .

7- مريبعي سوسن ، التنمية البشرية في الجزائر – الواقع و الأفاق – ، (رسالة ماجستير غير منشورة) ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة منتوري 2 ، 2012-2013.

- **المؤتمرات العلمية :**

1- الأمم المتحدة ، الاقتصاد الاجتماعي التضامني أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية ، العدد 4 ،(د، س، ن)

2- عبد الكريم نصر ، السياسة المالية و العدالة الاجتماعية ، فريدريش إيبرت ، 2017 .

3- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي ، ما مكانة الشباب في التنمية المستدامة في الجزائر؟ ، (د،س،ن) .

4- مهدي سهر غيلان وآخرون ، دراسة تحليلية لأهم مؤشرات التنمية المستدامة في البلدان العربية و المتقدمة ، مؤتمر القادسية الأول ، 2009 .

5- هيئة الأمم المتحدة ، أهداف التنمية المستدامة ، (د،س،ن) .

- **المواقع الالكترونية :**

1- بانا ضمراوي ، تعريف التنمية ، ديسمبر 2015 ،www.mawdoo3.com ،(20 مارس 2018) .

2- الفريد فائق صموئيل ، السلام الاجتماعي ،
http://www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/ad_downloads/6_24326_446.pdf،(19.03.2018)

3- المعهد العربي للتخطيط ، قياس التنمية ومؤشراتها ، http//www.arab-api.org (13-03-2018).

4- نصر عارف ، في مفاهيم التنمية و مصطلحاتها ، http: // www.wasatia .org ،(20 مارس 2018).